

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Musawer
DATE:	16-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	12,4594
TITLE :	National Committee for the Control of Viral Hepatitis: Retreat...or collective resignation
PAGE:	67
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Eman Al Nagar

PRESS CLIPPING SHEET

لجنة مكافحة الفيروسات الكبدية لوزير الصحة: التراجع.. أو استقالة جماعية

تقرير: إيمان النجار



عماد



دوس

الكبد لمدينة نصر فهذا كان بقرار وزاري فترة تولى الدكتور عادل عدوي وزيراً للصحة، وما نرصده هو قرارات عشوائية وبدون استشارة، وقد عملنا مع ثمانية وزراء ولمسنا منهم دعماً واضحاً وتقديرهم لجهود اللجنة وكان دعمهم دعماً أيضاً لأنفسهم ويحسب لهم، وأكد أنه لو تراجع في قراراته سوف نتعاون معه لصالح المرضى في مصر، مع العلم أنني سألت عن أسباب التغيير لم أصل لسبب واضح..»

والمثير في الأمر أن وزير الصحة لم يخبرنا مثلاً بوجود تقصير في شيء معين أو حتى التحقيق في أمر ما، لكن اتخذ قرارات متقاربة، فمثلاً أنا كنائب رئيس للجنة لم أعلمني أحد بنقل مقر اللجنة لديوان الوزارة الأسبوع الماضي، وحتى الآن لم نقف على أسباب لهذا الموقف من اللجنة، وآخر ما توصلنا إليه أننا كلجنة أرسلنا لوزير الصحة بإعادة النظر في هذه القرارات، ونتظر رده في هذا الشأن بالنسبة للأدوية الجديدة قال الدكتور وحيد «بداناً من الأسبوع الجاري استخدام عقار جديد «دكلانزا» مع السوفالدي للمنتكسين ولبالقي المرضى ويحقق نتائج جيدة وخلال الفترة الأخيرة قمنا بتأجيل علاج المرضى ليتم علاجهم بهذا البرتوكول، أيضاً السوفالدي والأوليسيو، وقريباً سيتوفر المارافونى، وهذا ما تحرص عليه اللجنة وهو توفير كل ما يستجد من أدوية تصلح للنوع الجيني الرابع المنتشر في مصر، ونحصل عليه بأسعار مخفضة فمثلاً السوفالدي كان واحد في المائة من سعره في أمريكا، والدكلانزا أيضاً واحد في المائة من سعره في أمريكا، وعلى التوازي نشجع المنتج المصري وكان قرار اللجنة منذ ستة أشهر قبل تولى الدكتور أحمد عماد وزيراً للصحة بالاعتماد على المنتج المصري وعملنا مناقصة له منذ يونيو الماضي وليس قراراً جديداً».

وعندما سألت عن السبب لم يكن هناك سبب واضح، وطلبت منه أن يعين نائب المدير ليكون المدير التنفيذي ولكنه رفض وهو عضو منذ خمس سنوات وعلى دراية بعمل اللجنة، وهذا لا يعني تقليلاً من شأن المدير التنفيذي الجديد ولكنه ليس على دراية بعمل اللجنة، الأمر الثالث قام بنقل مقر اللجنة الموجود بمقر المجالس الطبية المتخصصة إلى ديوان الوزارة بدون علم الأعضاء، دون إبداء أسباب رغم أن المكان مجهز، أيضاً ألقى انتداب مدير معهد الكبد القومي، ورغم أن كل هذه الأمور من سلطات الوزير لكن لابد من أخذ آراء أعضاء اللجنة، أو على الأقل إبداء أسباب واضحة، أيضاً ألقى مهام الدكتور مائل حمدي السيد المتعلقة بملف الوقاية رغم ما بذلته من جهد، بالإضافة إلى أنها لها اتصالات خارجية وأصبحت عضواً في لجان عديدة في منظمة الصحة العالمية ومنظمات أوروبية وأمريكية، وكنا وضعنا خطة وقاية منذ خمس سنوات وكل هذا توقف.

مضيفاً «بالنسبة لنا كأعضاء لجنة نحن متطوعون من جامعات مختلفة وإذا لم نستطع التوصل لحلول لهذه الأزمة سنضطر للاستقالة، فاللجنة بها عشرة أعضاء أساتذة كبد منهم سبعة أعضاء قرروا تقديم استقالة جماعية. واستطرد الدكتور دوس بقوله «يخزتنا ما وصلت إليه اللجنة رغم أنه منذ ثلاثة أشهر في اليوم العالمي للكبد عقدت منظمة الصحة العالمية الاحتفالية في مصر تتويجاً للدور الذي قامت به اللجنة واعتبرت النموذج المصري في علاج فيروس «سي» نموذجاً يحتذى به في دول العالم، فلماذا يكون التصرف مع اللجنة بهذا الشكل؟ وينبغي كل هذه المجهودات جانباً.

نائب اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات قال «بالنسبة للقول بأننا نقلنا مقر اللجنة من معهد

مازال الخلاف بين وزير الصحة واللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية قائماً، الخلاف بدأ بقرار الدكتور أحمد عماد وزير الصحة بإعادة تشكيل اللجنة وتوليته منصب رئيس اللجنة، وهذا تقليد جديد على اللجنة فقد مر عليها نحو ثمانية وزراء للصحة لم تشهد خلال فتراتهم مثل هذه الأزمة ولم يكن أيًا منهم رئيساً للجنة ولاقت دعماً قوياً وتقديراً لجهود أعضائها.

واستمرت الأزمة باستبعاد المدير التنفيذي للجنة، أيضاً استبعاد الدكتور مائل حمدي السيد من تولى مسئولية ملف الوقاية الذي عملت عليه لسنوات، امتد الأمر لتغيير مقر اللجنة من المجالس الطبية المتخصصة إلى ديوان عام الوزارة دون علم اللجنة، الأمر الذي جعل سبعة أعضاء من اللجنة يقررون تقديم استقالتهم في حال عدم الوصول لاتفاق مع وزير الصحة، القرارات المتوالية للوزير بشأن اللجنة أصبحت تثير التساؤلات حول اللجنة وعن أسباب هذه القرارات وتظهر للجنة وكان هناك تقصيراً أو مخالفاً ما، مع العلم أن اللجنة بذلت جهوداً معروفة للجميع واعترفت بها ثمانية وزراء سابقين وقدمت نموذجاً اتخذته دول أخرى في مكافحة الفيروسات الكبدية، أسئلة كثيرة حول دوافع قرارات الدكتور أحمد وزير الصحة، جاءت بعض أجوبتها على أعضاء من اللجنة رفضوا ذكر أسمائهم منها أن الأعضاء الجدد من جامعة عين شمس التي ينتمي لها وزير الصحة، وأن هناك اتجاهاً من الوزير لتجميد دور الأعضاء لأسباب غير مفهومة وغير معلنة، رغم جهود اللجنة منذ بدأت عملها عام ٢٠٠٦، بداناً ولم يكن هناك مريض لفيروس «سي» يعالج على نفقة الدولة، ووفقاً لبيانات اللجنة حتى الآن نحو ٣٠٠ ألف مريض بالانترفيرون، ونحو ٢٠٠ ألف بالأدوية الجديدة، ليس بعد العلاج لنحو ٥٠٠ ألف مريض، وهذا أكبر برنامج علاجي على مستوى العالم، وتم إنشاء نحو ٤٥ مركزاً موزعة على مستوى الجمهورية وتوجد خطة محددة تعمل اللجنة وفقاً لها وتهدف للوصول إلى مائة مركز عام ٢٠١٦، وتم إجراء مسح شامل لانتشار فيروس «سي» مرتين الأولى في عام ٢٠٠٨ والثاني في ٢٠١٥ ووفقاً للمسح الأخير تصل النسبة ٤,٨ في المائة بما يعادل ٤ ملايين مصري، واللجنة مستمرة في دورها، أيضاً نجحت اللجنة في توفير الأدوية الجديدة نحو واحد في المائة من سعرها العالمي.

الدكتور وحيد دوس نائب رئيس اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية قال بالفعل توجد خلافات قائم بين من إعادة تشكيل اللجنة بدون داع، وقراره بتوليته رئيس اللجنة، وهنا السؤال هل سيتولى رئاسة اللجان الأخرى مثل القلب والأورام، وكلها لجان، الأمر الثاني أنه أصدر قراراً بتغيير المدير التنفيذي للجنة الدكتور خالد قابيل رغم الجهد الذي بذله للجنة فهو يعلم كل شيء وكان متابعاً كل فرع تم إنشاؤه، وفجأة قام بتغييره